

MAROC

تصريح الأستاذ المحجوب الهيبية، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان
بالمؤتمر الوزاري لتخليد الذكرى الستين لاتفاقية 1951 المتعلقة بوضع
اللاجئين والذكرى الخمسين لاتفاقية 1961 المتعلقة بالحد من حالات عديمي
الجنسية

AM جنيف، 8 و 9 دجنبر 2011

السيد الرئيس

يسرني أولا أن أعبر، باسم المملكة المغربية، عن فائق الشكر والتقدير لسعادة المفوض السامي المكلف بشؤون اللاجئين وكل مساعديه على نجاحهم في الإعداد لهذا المؤتمر الوزاري، في إطار تخليد الذكرى الستين للاتفاقية الدولية لحماية اللاجئين و الذكرى الخمسين للاتفاقية المتعلقة بعديمي الجنسية، اللتين تشكلان بامتياز أساس النظام الدولي لحماية هذه الفئات ذات الهشاشة في الماضي واليوم. فهما معا يمثلان مكتسبا مهما للبشرية جمعاء على مستوى المبادئ والقواعد القانونية الدولية المتعلقة بحماية تلك الفئات، والتي بفضل الجهود المتواصلة التي تبذلها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، بعزم والتزام ثابتين، أصبحت تترجم المسؤولية الملقاة على الجميع، حكومات وأطراف أخرى معنية، للمزيد من التعبئة والالتزام بواجب احترام الحقوق الأساسية للاجئين والعمل على وضع حد لأوضاع انعدام الجنسية.

إن اتفاقية 1951 تشكل لوحدها الجواب الملائم لمآسي ومخلفات الحروب والأزمات الدولية والإقليمية، منذ الحرب العالمية الثانية، كما أنها لا زالت تحتل مكانة محورية، منذ ستين سنة، في مجال الحماية الدولية للاجئين. فإذا كان عدد الأزمات قد تراجع، فإن عدد اللاجئين في ازدياد مع الأسف. وفي هذا الصدد لا بد من التذكير بأنه لولا جهود المفوضية

لكانت أوضاع هذه الأخيرة أسوأ مما هي عليه اليوم، حيث أنه فعلا في سنة 2010 مثلا استفاد ما يزيد عن 25 مليون شخص من خدمات المفوضية، ومنهم 10 مليون لاجئ، 80 في المائة في الدول النامية.

إن الإطار القانوني والمؤسسي المنبثق عن الاتفاقيتين موضوع هذا اللقاء، يترجم في الحقيقة مسار ستة عقود من التعبئة الدولية الملزمة والمسؤولة للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين لحماية الأشخاص ضحايا الحروب والأزمات الداخلية التي طبتعت العقود الأخيرة.

إن حماية اللاجئين و عديمي الجنسية تعتبر دائما في صلب تدخلات وأنشطة المفوضية طبقا للاتفاقيتين المذكورتين، ولربما اليوم أكثر مما مضى، حيث تزداد وتتنوع أسباب اللجوء والنزوح، داخليا، أو إقليميا أو دوليا، وخاصة مع الأزمات الاقتصادية والبيئية والمناخية وتدهور الموارد الطبيعية عبر عدة أقاليم في العالم. إلا أن الأسباب السياسية وأساسا منها تلك المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان تبقى أحد العوامل الرئيسية لهذا الوضع، وخاصة عندما يتم استغلال هذا الأخير لأغراض سياسية محضة.

إن مأساة اللاجئين ليست قدرا محتوما، ولكنها نتيجة عدة عوامل ترتبط ببنية العلاقات الدولية. وفي هذا الصدد، ينبغي التنبيه إلى أن المفوضية التي تقوم بمهامها النبيلة بصورة كاملة في حماية اللاجئين، ينبغي أن تعمل المجموعة الدولية كلها على دعمها، بأن تلتزم بوضوح فيما يخص الوقاية من النزاعات والأزمات الداخلية والإقليمية والدولية، للحد من تزايد أعداد اللاجئين و منعديمي الجنسية. ولا بد من أن تتحمل المجموعة الدولية مسؤوليتها في هذا المجال بترجيح الحوار والتسوية السلمية للنزاعات واحترام حقوق الإنسان والسلامة الإقليمية للدول وحسن الجوار.

في السنوات الأخيرة، عرف العالم تحولات عميقة أثرت على مفهوم اللجوء نفسه، حيث أصبح هذا الأخير يهتم النزوح الداخلي والاضطراري أحيانا لأسباب "بيئية أو مناخية". ومن

هنا أهمية التفكير معا بمناسبة هذه الذكرى في بذل مجهود إضافي لتكييف نظام الحماية الدولية لمواجهة التحديات الإنسانية وأوضاع الهشاشة، وإيجاد الحلول المناسبة للاستجابة لنداءات وآلام ضحايا الاوضاع المذكورة.

السيد الرئيس،

يشكل هذا المؤتمر مناسبة مهمة للمملكة المغربية لتجديد التزامها الثابت والمسؤول لصالح القضايا الإنسانية بشكل عام، وحماية اللاجئين بشكل خاص. فبلادي كانت منذ بداية استقلالها ضمن الأمم الاولى التي صادقت على الاتفاقية المتعلقة باللاجئين، واعتمدت تشريعا وطنيا يحدد طرق تنفيذ مقتضيات هذه الأخيرة. وقد تم استكمال هذا التشريع باعتماد قانون جديد سنة 2003 يتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالتراب المغربي، مبني على المرجعية الدولية لحقوق الإنسان. وبالرغم من عدم مصادقة المغرب على الاتفاقية المتعلقة بعديمي الجنسية، فإنه يحرص في الواقع العملي على تطبيق مقتضياتها، وذلك بالعمل على تيسير التجنيس للأشخاص المقيمين بالمغرب لمدة خمس سنوات، ومنح الجنسية المغربية للأطفال المزدادين بالمغرب من أبوين مجهولين طبقا لقانون الجنسية لسنة 2007.

وعلاوة على ذلك، يواصل المغرب تعاونه مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وخاصة بالانخراط في مسار تأهيل المنظومة القانونية وتطوير الإجراءات العملية لحماية المهاجرين بشكل عام وطالبي اللجوء بشكل خاص. وبهذه المناسبة أعبر عن شكر المغرب وتقديره للدعم الذي ما فتئت تقدمه المفوضية له في هذا المجال.

السيد الرئيس،

بالرغم من الإكراهات الاقتصادية وآثار الأزمة المالية العالمية، فإن المملكة المغربية تواصل مساهمتها الطوعية في الأنشطة الحمائية التي تقوم بها المفوضية. وتعتبر هذه المساهمة عربونا قويا على الدعم الدائم للمهام النبيلة للمفوضية، وللعمل الجيد والرؤية الواضحة

لمعالي المفوض السامي لشؤون اللاجئين السيد Antonio Guterres. وسيستمر هذا الدعم، وخاصة في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية التي تؤثر لا محالة على الاعتمادات المرصودة للمفوضية وبالنتيجة على عملها في الميدان.

وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن المغرب قد كان دائما ضمن الأمم التي تشارك في إنقاذ الأشخاص النازحين عقب كوارث طبيعية، كما هو الحال في ميانمار Myanmar، أو أزمات سياسية كما هو الشأن في جمهورية الكونغو الديمقراطية والكويت ديفوار وهايتي.

السيد الرئيس،

استجابة لنداء معالي المفوض السامي، عمل المغرب على إقامة مستشفى خاص على الحدود التونسية الليبية، لمدة شهور خلال الاحداث الأخيرة التي عرفت ليبيا، وحرص تأطيره بفريق طبي يتكون من 20 طبيبا في تخصصات متعددة، والأطر المختصة في توفير العلاجات الأولية، والمواد والأدوية اللازمة في مثل هذه الأوضاع المأساوية.

السيد الرئيس،

إن المملكة المغربية تعبر بهذه المناسبة عن كامل انخراطها في مسارات حماية اللاجئين والنهوض بأوضاعهم ومناهضة كافة أشكال التمييز مهما كان أساسها أو مصدرها، وخاصة منها المبنية على الجنس أو العرق أو الدين، وبالأخص الكراهية والحقد والعنصرية، حيث أن بلادي، ما فتئت، منذ ما يزيد عن عقدين تعزز الترسنة القانونية والمؤسسية الكفيلة بضمان مواجهة كل أشكال هذا التمييز. وقد تقوى هذا المسار من خلال اعتماد دستور جديد في فاتح يوليوز الماضي الذي تضمن ميثاقا حقوقيا للحقوق والحريات الأساسية، بما فيها حقوق وحريات المهاجرين والأجانب وطالبي اللجوء.

وشكرا على حسن إصغائكم.

*Mission Permanente
du Royaume du Maroc*



البعثة الدائمة
للمملكة المغربية
جنيف

Genève

**Haut Commissariat des Nations Unies
pour les Réfugiés**

**DECLARATION DE
MONSIEUR MAHJOUB EL HAIBA
DELEGUE INTERMINISTERIEL AUX
DROITS DE L'HOMME**

DEVANT

**L'EVENEMENT INTERGOUVERNEMENTAL DE COMMEMORATION
DES ANNIVERSAIRES DES CONVENTIONS DE 1951 SUR LE
STATUT DES REFUGIES ET DE 1961 SUR LA REDUCTION DE
L'APATRIDIE**

Genève, les 7 et 8 décembre 2011 AM

Monsieur le Président,

Je voudrais, au nom du Royaume du Maroc, exprimer mes sincères félicitations à Monsieur le Haut Commissaire et son staff pour la réussite de la phase préparatoire de cette deuxième Conférence Ministérielle.

La Convention de 1951 sur le Statut des réfugiés et celle de 1961 sur la réduction de l'apatridie sont le socle de la protection internationale et la pierre angulaire du Droit International Humanitaire en faveur des réfugiés et des apatrides.

La Convention de 1951 a été une réponse appropriée aux drames et séquelles de la 2ème guerre mondiale. Soixante ans après, cette Convention est plus que jamais d'actualité. Car si le nombre des conflits a baissé, celui des réfugiés n'a, malheureusement, pas connu la même tendance baissière. En effet, en 2010, plus de 25 millions de personnes ont bénéficié des services du HCR, dont 10 millions de réfugiés, dont 80% d'entre elles vivent dans les pays en développement.

La Convention de 1951 et celle de 1961 traduisent soixante ans de mobilisation internationale menée par le HCR, avec autant de conviction, de détermination, que de sacrifices, pour la protection des personnes persécutées ou celle ayant fui les guerres et crises internes, régionales ou internationales ayant émaillé ces six dernières décennies.

La protection des réfugiés a été, à l'époque et demeure, encore l'acte fondateur des Conventions de 1951 et de 1961. Elle est et continue d'être au cœur de l'action du HCR et sa vocation première, aujourd'hui plus qu'hier. En effet, si dans le passé, les réfugiés devaient être protégés contre les affres de la guerre et les crimes de persécution, aujourd'hui ils ont, plus que jamais, besoin d'être protégés contre l'instrumentalisation de leur drame et la perpétuation de leur situation tragique de réfugiés pour des motivations politiques.

Le drame des réfugiés, n'est pas une fatalité mais la conséquence d'un dysfonctionnement dans les relations internationales. Aussi, le Haut Commissariat pour les Réfugiés, ne devrait pas, dans sa noble mission subir et assumer seul l'obligation de protection des réfugiés. En effet, la communauté internationale a, pour sa part, une obligation de prévention des conflits, crises internes, régionaux et internationaux. Et ce par le

dialogue, le règlement pacifique des différends, le respect des Droits de l'Homme, de l'intégrité territoriale des Etats et le bon voisinage.

Ces dernières années, le monde a enregistré des mutations profondes qui ont, également, impacté l'appréhension de la notion de réfugiés qui s'est élargie aux déplacés internes et aux réfugiés climatiques. D'où l'importance de saisir cette commémoration afin de réfléchir ensemble sur l'adaptation du Haut Commissariat aux nouveaux défis humanitaires ainsi que sur les réponses à apporter à toutes les personnes réfugiés ou apatrides et alléger les souffrances générées par leurs situation de vulnérabilité.

Monsieur le Président,

Cette Conférence présente pour le Royaume du Maroc, une importante opportunité pour réitérer son engagement en faveur des causes humanitaires en général et la protection des réfugiés en particulier.

Ainsi, dès son accession à l'indépendance, le Royaume du Maroc a été parmi les premières nations à ratifier la Convention Internationale sur le statut des Réfugiés. Il a, également, ratifié le protocole de 1967, le 20 avril 1971. Le Maroc a, également, adopté, le 29 août 1957, un Décret Royal fixant les modalités d'application de la Convention relative au statut de réfugiés. L'arsenal juridique marocain en matière de protection des réfugiés a été renforcé par la Loi N° 02-03 de novembre 2003, relative à l'entrée et au séjour des étrangers au Maroc.

Bien que n'étant pas Membre de la Convention sur la réduction de l'apatridie, le Maroc applique de facto ses dispositions en facilitant la naturalisation des personnes résidant au Maroc pour un délai de cinq ans et en accordant la nationalité marocaine aux enfants nés au Maroc de parents inconnus. Et ce conformément au code marocain de la nationalité du 18 janvier 2007.

Par ailleurs, le Maroc a entamé en coopération avec le HCR une démarche pour la mise à niveau de sa législation de droit d'asile. Je tiens, à cet égard, à exprimer la gratitude de mon pays au Haut Commissariat pour l'assistance qu'il ne cesse de fournir au Maroc.

Monsieur le Président,

Malgré ses moyens économiques modestes, et les contraintes que lui imposent la crise financière internationale, le Royaume du Maroc apporte régulièrement une importante contribution volontaire aux activités de protection du HCR. Cet appui est un gage de soutien permanent à la mission noble du HCR et à l'action et à la vision de Monsieur le Haut Commissaire SE Antonio Guterres. Cet effort du Maroc se poursuivra, particulièrement, dans le contexte de la crise économique et financière qui affecte le budget du HCR et corolairement son action sur le terrain.

En outre, le Royaume du Maroc a souvent été, parmi les premières nations à participer au secours des personnes déplacées suite aux catastrophes naturelles, comme c'est le cas pour Myanmar ou aux crises politiques, dans de nombreuses régions du monde notamment, en République Démocratique du Congo, en Côte d'Ivoire, et à Haïti.

Mon pays a, suite à l'appel de Monsieur le Haut Commissaire, mis en place, à la frontière tuniso- libyenne, pendant plusieurs mois et durant toute la durée de la révolution libyenne, un hôpital de campagne avec une équipe de 20 médecins de toutes les spécialités ainsi que le personnel soignant et 20 tonnes de produits médicaux pour secourir les personnes ayant fui le soulèvement en Libye.

Je vous remercie pour votre attention